في الأول من نوفمبر الجاري، خرج 85% من الأتراك الذين لهم حق التصويت في الانتخابات، لاختيار برلمانهم الجديد، في انتخابات مبكرة بعد خمسة أشهر فقط من الانتخابات السابقة، وصوت نحو 50% من هؤلاء لصالح حزب العدالة والتنمية الحاكم، ليحصل الحزب ذي الجذور الإسلامية على ما يزيد على 315 مقعدا في البرلمان الجديد، وهي نتيجة كبيرة جدا، إذا ما قورنت بما حصل عليه الحزب في الانتخابات الماضية، حيث حصد 40% فقط من الأصوات، وهو ما جعله عاجزا عن تشكيل الحكومة.

خمسة أشهر فقط فصلت بين الانتخابات الأولى والثانية، لكنها كانت كافية على ما يبدو، لتغيير مزاج وقرار الناخب التركي، وتجعله يصوت لصالح الحزب الحاكم، بعد أن كان واضحا أنه صوت ضده في الانتخابات الماضية، بل كانت كافية لتحطيم توقعات مراكز الأبحاث واستطلاعات الرأي، التي كانت معظمها تشير إلى اتجاه الناخب التركي لعقاب الحزب الحاكم مجددا، وكانت أفضل تلك التوقعات أن الحزب لن يحصل على ما يزيد عن 45% من أصوات الناخبين.

لكن ماذا حدث خلال الشهور الخمسة الماضية، قلبت مزاج الشارع التركي، وجعله يبدل خياراته ويقرر التصويت للحزب الحاكم مجددا؟، هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذه السطور القليلة بإيجاز واختصار، ويمكن تقسيم الأسباب إلى ثلاث فئات.

أولا: أسباب تتعلق بالحزب الحاكم:

ثمة عدة إجراءات اتخذها الحزب الحاكم بزعامة رجب طيب أردوغان ورئاسة أحمد داوود أغلو، استعادت ثقة الناخبين فيه، فقد دخل الحزب في ملحة تصويب مسار بعد شبه الهزيمة التي تلقاها في الانتخابات الماضية، فصارت مقرات الحزب كخلية النحل لا تكل ولا تمل من العمل، وراجع الحزب كافة سياساته وخطاباته، وظهرت إيجابيات كثيرة في البرنامج الانتخابي للحزب وخطاباته الموجهة للداخل والخارج، وفيما يلي بعض التغيرات التي حدثت:

- اختفاء أردوغان

لقد كان اختفاء أردوغان عن الساحة الحزبية خلال الشهور الماضية، سببا رئيسيا في دفع الناخب التركي للتصويت مجددا لصالح الحزب الحاكم، حيث كان ظهوره ودخوله معترك السياسة الحزبية أحد عوامل التصويت العقابي ضد الحزب في الانتخابات الماضية، فخلال الشهور الماضية لم يشارك أردوغان في أية مؤتمرات حزبية، ولم يدخل في سجالات مع رموز وقادة الأحزاب المعارضة والمنافسة، ولم ينزل الميادين ليلقي الخطابات النارية ضد خصومه كما كان يفعل، وهو ما سلب المعارضة فرصة النيل منه والتحذير من خطورة فوز الحزب الحاكم على توجه أردوغان نحو الديكتاتورية، أو بالأحرى بات الناخب لا يصدق إدعاءات أحزاب المعارضة في هذا الشأن.

- عدم طرح النظام الرئاسي

كان طرح رغبة الحزب الحاكم أو بالأحرى رغبة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تعديل نظام الحكم في تركيا من برلماني إلى رئاسي، سببا رئيسيا في التصويت العقابي ضد الحزب، نظرا لصعوبة تطبيق النظام بشكل سليم حتى أنه لا يطبق بالشكل الصحيح إلا في دولة واحدة في العالم، وهي الولايات المتحدة، وذلك في إطار إجراءات معقدة يصعب تنفيذها في أي دولة أخرى، وكان الحزب قد جعل الوصول للأغلبية في الانتخابات الماضية سبيلا أساسيا لتغيير الدستور للنظام الرئاسي، ولكن دون أن يقدم أسبابا قوية ومقنعة للناخب التركي حول أسباب وجدوى الاتجاه لهذا النظام.

لكن الحزب الحاكم أدرك هذا الأمر، وتجاهل فكرة النظام الرئاسي تماما في الدعاية للانتخابات الأخيرة، وكان هذا عاملا مهما في طمأنة الناخب حول توجهات الحزب، كما أنه كان سببا للتركيز على نقاط قوة الحزب في الدعاية، في الوقت نفسه سلب من الأحزاب المعارضة فرصة تنفير الناخبين من هذه الفكرة وبالتالي من الحزب الحاكم نفسه.

- حراك وخطاب الحزب الحاكم

لجأ حزب العدالة والتنمية إلى التركيز على الخطاب الوطني في التعبير عن نفسه أمام جمهور الناخبين، ورفع شعار "شعب واحد بعلم واحد بدولة واحدة بمستقبل واحد"، مما كان له دور بارز في حصد العديد من أصوات القوميين الأتراك التي كانت من نصيب حزب الحركة القومية في الانتخابات الماضية، والذي خسر نحو 5% من الأصوات في الانتخابات الأخيرة، كما اتجه الحزب إلى التركيز أيضا على الدعاية الدينية المؤثرة، وبالتالي حصد على الكثير من أصوات المتدينين، وحصد أيضا على الكثير من الأصوات التي كان من المتوقع ذهابها للتحالف بين حزب السعادة

-آخر الأحزاب التي أسسها الروفيسور نجم الدين أربيكان والذي انبثق عنه حزب العدالة والتنمية- وحزب الوحدة الكبرى.

ثانيا: أسباب معتلقة بالمعارضة:

- فشل المعارضة في التوافق سويا

حصلت أحزاب المعارضة في انتخابات 7 يونيو على أكثر من 50% من أصوات الناخبين، وعلى أكثر من نصف مقاعد البرلمانية، أي أنها حصلت مجتمعة على الأغلبية المطلقة التي تمكنهم من تشكيل حكومة ائتلافية بدون حزب العدالة والتنمية الحاكم، ولكن الأيديولوجيات المتضاربة والمصالح المتعارضة لهذه الأحزاب، جعلها لا تفكر في هذه الفرصة إطلاقا، وذلك بغض النظر عن كونها متاحة عملية للتطبيق أم لا، فهذا الفشل كان له دور بارز في ابتعاد نسبة 10% من أصوات الناخبين عنهم واتجاههم لحزب العدالة والتنمية.

- إفشال تشكيل الحكومة

الفشل الذي ذكرناه في النقطة السابقة، كان حتما سيؤدي إلى نجاح الأحزاب المعارضة في إفشال تشكيل حكومة إئتلافية يقودها حزب العدالة والتنمية، حيث رفضت جميع الأحزاب الثلاث المشاركة في تلك الحكومة، في الوقت الذي مد فيه حزب العدالة والتنمية يده لتلك الأحزاب، ولهذا جاء التصويت العقابي لهذه الأحزاب في الانتخابات، لأن المواطن التركي لا يريد أن يشهد انتخابات كل عدة أشهر، بينما تضرب الفوضى وعدم الاستقرار البلاد، في ظل عالم مضطرب وإقليم هائج وأعداء يتحينون الفرص.

- المواقف السلبية للمعارضة

لم تتوقف أحزاب المعارضة خلال الفترة الأخيرة على الهجوم الإعلامي على الحزب الحاكم، وبشكل خاص على الرئيس رجب طيب أردوغان، وكالت وسائل الإعلام التابعة لهذه الأحزاب اتهامات كثيرة لأردوغان وحزب العدالة والتنمية، وهذا الهجوم تحول لدى الناخب إلى صورة ذهنية سيئة عنها، فهو رأى كيف أن أحزاب المعارضة ترفض الديمقراطية والاحتكام للقانون وهي منزوعة السلطة، فكيف لو صارت في مركز السلطة وموطن اتخاذ القرار.

ثالثا: أسباب تتعلق بالأحداث والسياسيات:

- حرب الأكراد

من أهم الأحداث التي شهدتها تركيا خلال الشهور الماضية، هو تجدد الحرب التركية مع حزب العمال الكردستاني، وقيام الحزب بالعديد من الهجمات التي استهدفت القوات التركية، حيث ردت الحكومة التركية بشكل قوي على تلك الهجمات، وأعلنت عزمها التخلص من هذا التهديد والقضاء على كل التيارات المتمردة والإرهابية، هو موقف قوي من الحكومة، رآه الكثير من الناخبين دليل على قوة الحكومة ووضوح أهدافها وسياستها، بينما كانت الأحزاب المعارضة وخاصة حزب الحركة القومية تتهم الحكومة قبيل انتخابات 7 يونيو بأنها متساهلة مع الأكراد ومتواطئة مع حزب العمال الكردستاني، كما أن هذه الحرب أثرت كثيرا على حزب الشعوب الديمقراطي الذي لم يتخذ موقفا واضحا ضد حزب العمال الكردستاني، بل عمل كأنه ذراع سياسية للمتمردين، فخسر أيضا نسبة لا بأس بها من الأصوات، وكان على وشك عدم دخول البرلمان.

- تفجير أنقرة

كان التفجير المزدوج الذي شهدته العاصمة التركية أنقرة قبل أسابيع قليلة، ذا أثر سلبي على أحزاب المعارضة التركية، التي سارعت باتهام حزب العدالة والتنمية وحكومته بالمسؤولية عن هذا التفجير، بينما رآه الناخب التركي نتيجة طبيعية لحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي تشهدها البلاد بسبب غياب البرلمان القوي والحكومة القوية، والتي كانت أحزاب المعارضة سببا في عدم تشكلها، وبالتالي قرر الناخب التصويت عقابيا ضد هذه الأحزاب.

وفي النهاية، أدرك الناخب التركي أنه لا يمكن لأحد الأحزاب -بخلاف حزب العدالة والتنمية- تشكيل حكومة منفردا، لأن الأصوات التي قد يحصل عليها أي حزب آخر في أحسن الأحوال لن تزيد على 04%، كما أنه لا يمكن تشكيل حكومة ائتلافية قوية بدون حزب العدالة والتنمية، لأنه في أسوأ أحواله يحصد أصواتا ومقاعد أكثر من أي حزب آخر، وللتعارض القوي في أيديولوجيات ومصالح أحزاب المعارضة، وفي نفس الوقت لا يمكن تشكيل حكومة ائتلافية يقودها حزب العدالة والتنمية، بسبب تعنت أحزاب المعارضة ورفضهم المشاركة معه في حكومة

واحدة، وهنا رأى الناخب أنه لابد أن يتخذ موقفا صائبا وينحاز إلى صوت العقل واختيار أفضل الأحزاب على الساحة حتى وإن شابه بعض العيوب والسلبيات.

كاتب المقالة : مجدي داود
تاريخ النشر : 13/11/2015
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com